



## سياسة استخدام أدوات التواصل الاجتماعي

في إطار توجه وزارة المالية نحو تحقيق رؤيتها واستراتيجيتها وزيادة قنوات اتصالها مع الجمهور الخارجي والداخلي وبغرض تشغيل قنوات اتصال تفاعلية ذات منفعة للجهات صاحبة المصلحة مع الوزارة، وتجنباً لمخاطر استخدام أدوات التواصل الاجتماعي، تشمل أدوات التواصل الاجتماعي التي يتم من خلالها تبادل ونشر المعلومات المتعلقة بالوزارة والتفاعل مع الجمهور والرد على استفساراتهم، وتشمل الأدوات التي تم استحداثها مؤخراً مثل (تويتر-الفييس بوك يوتيوب) وغيرها من الأدوات التي سيتم استحداثها مستقبلاً، والتزاماً في تنفيذ الإجراءات الموضحة في الدليل الاسترشادي الصادر عن هيئة تنظيم الاتصالات والمتعلق باستخدام أدوات التواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة - الإصدار الأول وتركزت السياسة على الالتزام بالأسس الآتية :-

- يتم بشكل مستمر نشر جميع أدوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة على الموظفين للاستفادة منها حيث يحق لهم الدخول والتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي للوزارة وذلك للمساهمة في نشر القوانين وغيرها من الإصدارات والعمل على التسويق لخدماتها .
- يقوم الموظفون المختصين من إدارة الاتصال الحكومي والمصرح لهم بإدارة المحتوى والتواصل مع الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالرد على الاستفسارات الموجهة نيابة عن الوزارة حيث تمثل جميع الآراء والتعليقات والمواد التي يتم إرسالها من قبلهم، وجهة النظر الرسمية للوزارة .
- يجب على الموظفين التصرف بأسلوب يحفظ سمعة الحكومة والوزارة التي ينتمون إليها، سواء على مواقع التواصل الاجتماعي ويتحمل موظفي الوزارة مسؤولية أي سلوك شخصي يمس بسمعة الوزارة .
- تقوم الوزارة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان حماية خصوصية البيانات والمعلومات الحكومية من أي أخطار محتملة على الخصوصية والتي قد تنتج من مواقع التواصل الاجتماعي .
- توعية الموظفين بشأن أخطار الحماية المرتبطة بالهندسة الاجتماعية، وأساليب التخفيف من المخاطر .

يونس حاجي الخومري

وكيل الوزارة

رقم السياسة : 16  
الإصدار : الأول  
تاريخ الإصدار : 2015/10/ 27-18  
دورية المراجعة : سنوياً